

الفصل الثاني في الطريق إلى معرفة كون الشخص صحابيا

وذلك بأشياء أولها أن يثبت بطريق التواتر انه صحابي ثم بالاستفاضة والشهرة ثم بأن يروى عن أحد من الصحابة أن فلانا له صحبة مثلا وكذا عن آحاد التابعين بناء على قبول التزكية من واحد وهو الراجح ثم بأن يقول هو إذا كان ثابت العدالة والمعاصرة أنا صحابي * أما الشرط الأول وهو العدالة فجزم به الآمدى وغيره لان قوله قبل ان ثبتت عدالته أنا صحابي أو ما يقوم مقام ذلك يلزم من قبول قوله اثبات عدالته لان الصحابة كلهم عدول فيصير بمنزلة قول القائل أنا عدل وذلك لا يقبل * وأما الشرط الثاني وهو المعاصرة فيعتبر بمضى مائة سنة وعشر سنين من هجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقوله صلى الله عليه وآله في آخر عمره لاصحابه ارأيتمكم ليلتكم هذه فان على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو اليوم عليها أحد رواه البخارى ومسلم من حديث ابن عمر زاد مسلم من حديث جابر ان ذلك كان قبل موته صلى الله عليه وآله وسلم بشهر ولفظه سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول قبل أن يموت بشهر أقسم بالله ما على الأرض من نفس منفوسة اليوم يأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ ولهذا النكتة لم تصدق الائمة أحدا ادعى الصحبة بعد انغاية المذكورة وقد ادعاها جماعة فكذبوا وكان آخرهم رتن المندى على ما سنذكر تراجمهم كلهم في القسم الرابع لان الظاهر كذبهم في دعواهم على ما قررت * ثم من لم يعرف حاله الا من جهة نفسه فمقتضى كلام الآمدى الذى سبق ومن تبعه أن لا تثبت صحبته ونقل أبو الحسن بن القطان فيه الخلاف ورجح عدم الثبوت وأما ابن عبد البر فجزم بالقبول بناء على أن الظاهر سلامته من الجرح وقوى ذلك بتصريف أئمة الحديث في تخريجهم أحاديث هذا الضرب في مسانيدهم ولاريب في انحطاط رتبة من هذا سبيله عن مضى ومن صور هذا الضرب أن يقول التابعى أخبرنى فلان مثلا أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول سواء أسماء أم لا * أما إذا قال أخبرنى رجل مثلا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكذا فثبوت الصحبة بذلك بعيد لاحتمال الارسال ويحتمل ان تفرقة بين أن يكون القائل من كبار التابعين فيرجح القبول أو صغارهم فيرجح